سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: العولمة ظاهرة تاريخية

ثانياً: العولمة ظاهرة إيديولوجية

ثالثاً: العولمة ظاهرة تكنولوجية

رابعاً: العولمة ظاهرة انتقائية

خامساً: العولمة تهدِّد مستقبل سيادة الدولة الوطنية

سادساً: العولمة نزعة احتلالية

أولاً: العولمة ظاهرة تاريخية

إن العولمة هي ظاهرة تاريخية، لا تقتصر على الحقبة المعاصرة، وإنما تمتدّ إلى تاريخ طويل، معنى هذا أن الظاهرة ليست وليدة العصر الحاضر، رغم أنها موضوع النقاشات الراهنة.

وفي هذا الصدد حاول العديد من الباحثين والمؤرِّخين وضع ظاهرة العولمة محلّ الدراسة من أجل كشف أسرارها، ومعرفة سماتها، ومع أنهم لم يتّفقوا على تاريخ محدّد لها؛ إلا أنه يتبيّن أننا إزاء عملية تاريخية.

يذكر بعض الباحثين أن العالم قد عرف في الماضي عولمة يونانية وعولمة رومانية بل وعولمة عربية أيضاً، ويذهب «مصطفى الرزاز» إلى حدّ القول أن الفراعنة مارسوا العولمة! «فالعولمة بدأت قبل الميلاد .. وكان النمط الفرعوني هو النمط المهيمن (...)، إذن فكرة العولمة لها جذور تاريخية قديمة، تتمثّل في أن شعباً معيّناً تتجمّع عنده مقوِّمات النهضة... فيصبح هو المهيمن على نظام العالم»[1]،

(١) مصطفى الرزاز، «الفراعنة مارسوا العولمة»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ١٢١.

معنى ذلك أن العولمة ظاهرة متصلة بالمسيرات الإمبراطورية عبر التاريخ سواء من جانب دولة مهيمنة، أو مركز إمبراطوري، سواء كان هذا المركز أثينا أو روما أو دمشق أو بغداد أو لندن أو نيويورك.

بينما يذهب «جلال أمين» إلى أن «الظاهرة التي يُشار إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ، فالعناصر الأساسية لفكرة العولمة: «ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثِّلة في تبادل السلع والخدمات أو انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثُّر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم»، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر؛ أي منذ خمسة قرون»[1]؛ معنى ذلك أن الظاهرة عمرها خمسة قرون على الأقل؛ إلا أنه يشير إلى أشياء جديدة ومهمة قد طرأت على ظاهرة العولمة في الثلاثين سنة الأخيرة، منها[2]:

- انهيار أسوار عالية كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة (أوربا الشرقية والصين)؛
- الزيادة الكبيرة في درجة تنوُّع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم، وكذلك تنوُّع مجالات الاستثمار التي تتّجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر؛
- ارتفاع نسبة السكان التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثّر به، داخل كل مجتمع؛
- ظلّ تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول، ثم أصبح تبادل المعلومات والأفكار هو العنصر الغالب؛
- أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات هي المهيمنة على انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات والأفكار؛
- التغيُّر الملحوظ على مركز الدولة من هذا النمو في العلاقات بين المجتمعات.

---

(١) جلال أمين، «العولمة والدولة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ١٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص: ١٥٤-١٥٥.

وبالنسبة «لعاصم الدسوقي» يَعتبر «أن فكرة العولمة ليست جديدة، وإنما تأخذ أسماء مختلفة، في فترة من الفترات كان اسمها «النظام الأوربي» وفي فترة أخرى أصبحت «الحرب الباردة»، ثم في الفترة الأخيرة أصبح اسمها «العولمة»[١]، معنى ذلك أنه يمكن توقُّع اسم جديد لـ «ما بعد العولمة».

أما «عمرو محي الدين» فيرى: «العولمة كما نشاهدها اليوم ظاهرة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية، ونتيجة طبيعية لتطورها، واتّخذت أشكالها وأنماطها بحسب درجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية»[٢]، حقيقة لا يمكن فهم العولمة ما لم ترتبط بامتداد النظام الرأسمالي فمبدأ «دعه يعمل – دعه يمر» قام في الصناعة والتجارة، أما اليوم فإن الأنصار المتحمِّسون للعولمة يدعون المبدأ عالمياً.

55/190

بينما يميز «السيد ياسين» بين العولمة القديمة والعولمة الجديدة، فيقول: «نشأة العولمة ترجع إلى القرن السادس عشر؛ أي بداية النظام الرأسمالي لأن هذا النظام كان لديه نزعة منذ البداية إلى توحيد الأسواق وغزوها بالقوة (...)، والعولمة الجديدة تأكّدت وذاعت بحكم شيئين: الثورة العلمية والتكنولوجية وتعمُّق جذورها، ومعناها أن العلم أصبح لأول مرة عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج»[٣].

ويُشير «كريم بقرادوني» أن: «العام ١٩٨٩ هو عام مفصلي في تاريخ الإنسانية، ويعادل في أهميته العام ١٤٢٩ الذي شهد تحولاً في تاريخ الإنسانية، فبينما شهد الأخير سقوط غرناطة؛ آخر معقل إسلامي في أوربا وطرد اليهود من إسبانيا واكتشاف أمريكا أو «الأرض الجديدة»؛ انتقل العالم في عام ١٩٨٩ إلى عصر جديد أُطلقت عليه تسمية «النظام العالمي الجديد»، وهي تسمية تعني

---

(١) عاصم الدسوقي، «العولمة تصارع ولا تقبل المنافسة»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٩.

(٢) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٥.

(٣) السيد ياسين، «ازدواجية المعايير وحقّ التدخُّل لأسباب إنسانية أحد مظاهر العولمة»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٣٠-٣١.

أن الولايات المتحدة انتصرت في مواجهة الاتحاد السوفياتي»[1]، معنى ذلك أنه رغم شيوع واستخدام لفظ العولمة في السنوات الأخيرة؛ إلا أنها لا تمثِّل قطيعة مع الماضي وإنما عودة إلى تسارع وتيرتها.

ويَعتبر «جورج طرابيشي» أن العولمة هي ظاهرة القرن القادم فيقول: «هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الواحد والعشرين، مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة وفي الثقافة، هي الظاهرة لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين»[2].

ثانياً: العولمة ظاهرة إيديولوجية

56/190

نظام سياسي أو اقتصادي من دون إيديولوجيا؛ فهي: «منظومة القيم والمعتقدات والأخلاق والشعارات (...) تنطوي غالباً على حوافز مادية وأهداف مثالية تلهب حماس الناس وعواطفهم»[3].

والعولمة هي إيديولوجيا مستمدة من الليبرالية بمختلف نظرياتها، ومنها: (النظرية النقدية، نظرية رأس المال البشري، نظرية الاختيار العام، النظرية النيوكلاسيكية، نظرية اقتصاديات العرض)، كما أن «الليبرالية الاقتصادية الحديثة تهدف على المستوى الداخلي إلى إعادة الاعتبار للسوق في تخصيص واستخدام الموارد، والاعتماد عليها في توزيع الثروات والمداخيل، وإعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص، وتحجيم وتقزيم دور الدولة الاقتصادي (...)، هذه الخطوة من التطبيق الليبرالي على المستوى الداخلي تتكامل مع مشاريع التدويل والعولمة، فعلى المستوى الخارجي تُعرِّض الاقتصاديات النامية منافسة مدمِّرة تجني مكاسبها الأطراف القوية في العلاقات الاقتصادية الدولية»[4].

وحسب «محمد عابد الجابري»؛ فإن العولمة التي يجري الحديث عنها هي

---

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٥٦.

(٢) نايف علي عبيد، «العولمة.. والعرب»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢١، (١٩٩٧/٧)، ص: ٢٨-٢٩.

(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٨٩.

(٤) صالحي صالح، أوهام وتكاليف الانفتاح الليبرالي والعولمة القسرية، دار الخلدونية، الجزائر، ١٩٩٨، ص: ١٠-١١.

أن الولايات المتحدة انتصرت في مواجهة الاتحاد السوفياتي»[1]، معنى ذلك أنه رغم شيوع واستخدام لفظ العولمة في السنوات الأخيرة؛ إلا أنها لا تمثِّل قطيعة مع الماضي وإنما عودة إلى تسارع وتيرتها.

ويَعتبر «جورج طرابيشي» أن العولمة هي ظاهرة القرن القادم فيقول: «هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الواحد والعشرين، مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة وفي الثقافة، هي الظاهرة لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين»[2].

ثانياً: العولمة ظاهرة إيديولوجية

لا يمكن قيام نظام سياسي أو اقتصادي من دون إيديولوجيا؛ فهي: «منظومة متطورة من القيم والمعتقدات والأخلاق والشعارات (...) تنطوي غالباً على حوافز مادية وأهداف مثالية تلهب حماس الناس وعواطفهم»[3].

والعولمة هي إيديولوجيا مستمدة من الليبرالية بمختلف نظرياتها، ومنها: (النظرية النقدية، نظرية رأس المال البشري، نظرية الاختيار العام، النظرية النيوكلاسيكية، نظرية اقتصاديات العرض)، كما أن «الليبرالية الاقتصادية الحديثة تهدف على المستوى الداخلي إلى إعادة الاعتبار للسوق في تخصيص واستخدام الموارد، والاعتماد عليها في توزيع الثروات والمداخيل، وإعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص، وتحجيم وتقزيم دور الدولة الاقتصادي (...)، هذه الخطوة من التطبيق الليبرالي على المستوى الداخلي تتكامل مع مشاريع التدويل والعولمة، فعلى المستوى الخارجي تُعرِّض الاقتصاديات النامية منافسة مدمِّرة تجني مكاسبها الأطراف القوية في العلاقات الاقتصادية الدولية»[4].

وحسب «محمد عابد الجابري»؛ فإن العولمة التي يجري الحديث عنها هي

---

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٥٦.

(٢) نايف علي عبيد، «العولمة.. والعرب»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢١، (١٩٩٧/٧)، ص: ٢٨-٢٩.

(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٨٩.

(٤) صالحي صالح، أوهام وتكاليف الانفتاح الليبرالي والعولمة القسرية، دار الخلدونية، الجزائر، ١٩٩٨، ص: ١٠-١١.

إيديولوجيا تعبِّر عن إرادة للهيمنة باستعمال الوسائل التالية[1]:

- استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية، في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية؛
- اتخاذ السوق والمنافسة التي تجري فيها مجالاً لـ «الاصطفاء» بالمعنى الداروينى للكلمة؛ أي وفقاً لنظرية داروين في «اصطفاء الأنواع والبقاء للأصلح»، وهذا يعني أن الدول التي لا تقدر على «المنافسة» سيكون مصيرها الانقراض والبقاء للأقوى؛
- إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي، فتكنولوجية الإعلام هي التي تشكِّل حدود المجال الاقتصادي والسياسي، وبدلاً من الحدود الثقافية الوطنية، تطرح إيديولوجيا العولمة حدوداً أخرى غير مرئية؛ ومن ثمّ فإن مروِّجي العولمة «الليبراليون الجدد» تأكّدوا أن للأفكار آثاراً، وأنه يجب البدء بتغيير المحيط الفكري؛ لأن نشر الأفكار شرط يسبق التأثير على الأفراد والمجتمع؛ ولهذا الغرض فقد جنّد هؤلاء مجموعة من المفكّرين المختصين في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة...، «فالمعهد الأمريكي للمؤسسة» مثلاً، مختص في إنتاج الكتب والتقارير والأبحاث والتحاليل والتوصيات لمواجهة كل مظاهر «الدولة الحامية» وقد بلغت ميزانيته السنوية ١٤٨ مليون دولار سنة ١٩٩٣[2]، بالإضافة إلى إسهامات وكتب «ميلتون فريدمان» مثل: «الرأسمالية والحرية»، وكتاب «فرانسيس فوكوياما» الشهير «نهاية التاريخ» الذي بيعت نسخة بالملايين بعدة لغات وفي عدة دول، كل هذا أدى إلى اكتمال الحلقة الإيديولوجية وانتصارها بسهولة بفضل المتابعة الدؤوبة لها؛ وبالتالي فمَن لا يعترف بتأثير الأفكار ينتهي به الأمر إلى المعاناة منها.

(١) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠٠.
(٢) سوزان جورج، «كيف أصبح الفكر أحادياً؟»، مجلة معالم: الاقتصاد والتجارة والعولمة، مرجع سابق، ص: ٤٠-٤١.

ثالثاً: العولمة ظاهرة تكنولوجية

إذا كانت ظاهرة العولمة عمرها خمسة قرون على الأقل، فبدايتها وغدها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدُّم التكنولوجيا منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية، فالعلوم والتكنولوجيا أصبحت المحرِّك الرئيس للاقتصاد العالمي؛ حيث تُستخدم التكنولوجيا الآن كأداة من أدوات المنافسة الشديدة في عالم لم يَعُد ينقسم إلى «أغنياء يملكون وفقراء لا يملكون»؛ بقدر ما أصبح ينقسم إلى «أغنياء يعرفون وفقراء لا يعرفون».

وفي هذا الإطار؛ فإن العولمة تقدِّم تحديات وفرصاً جديدة، فبالنسبة للدول التي لها اقتصاد صناعي مدعوم بتقدم علمي وتكنولوجي هي التي يمكن أن تستفيد من فرص هذه الظاهرة، وهنا نجد أن الشركات التكنولوجية العالية تكافح باستمرار للحفاظ على وضعها كشركة «*Microsoft, XEROX, IBM*»[١]، كما نجد أن ما حقّقته الدول الحديثة التصنيع (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، تايلندا) هو نتيجة لتشجيعها للاستثمارات في البحث التطوير التكنولوجي وتبنّي سياسات نقل تكنولوجيا ملائمة.

أما بالنسبة للدول (دول العالم الثالث) التي لا تملك المعرفة العلمية والتكنولوجية؛ فإنه لن يبقى لها أيّة جاذبية كالتي شهدتها من قبل، وذلك من خلال وجهة نظر «آدم سميث» الذي أكّد: «أن الثورة الصناعية ستؤدي إلى فك الارتباط (*Dematerialization*) التدريجي للاقتصاد مع المادة، وأن المهارات البشرية والإبداع كانت عام ١٨٠٠ أكثر أهمية من المواد الخام والعمالة غير الماهرة»[٢]، وتسارعت عملية فك الارتباط مع المادة كثيراً خلال القرن العشرين، وتكاد تكون مكتملة اليوم فإجمالي الناتج الوطني العام في البلدان الصناعية الرئيسة مرتكزة على العلم، والمواد الخام لا تشكِّل أكثر من (٥٪ إلى ١٠٪) من إجمالي الناتج الوطني[٣]. وعلى العكس من ذلك؛ فإن اقتصادات الدول الأخرى (النامية)

(١) أنطوان زحلان، «العولمة والتطور الثقافي»، في العرب والعولمة، المرجع السابق، ص: ٨٦.
(٢) المرجع السابق، ص: ٨١.
(٣) المصدر نفسه.

لا تزال مرتكزة كلياً على تصدير المواد الخام، ومن ثمّ فإنها في «طريقها من الاستغلال إلى الاستغناء»[1].

وتتمثل آثار الانتشار المتسارع للتكنولوجيا في عصر الثورة الصناعية الثالثة في[2]:

- تضاؤل دور المواد الأولية وأصبحت المعرفة العلمية هي المكوِّن الرئيس للثروة، فأغلى عناصر الإنتاج وأندرها هي الكفاءات وبراءات اختراعها وأساليب البحث والتطوير؛
- لم تعُد «التنافسية» في ظل عملية العولمة تُقاس بمجرد الزيادة في الإنتاجية؛ بل أصبحت تُقاس بزيادة القدرة على الإبداع والتجديد والابتكار، ويُعتبر الإنفاق على البحوث وتطوير النظام التعليمي دعامة تلك العملية؛
- يُتوقّع أن تلعب العولمة دوراً استراتيجياً في نقل البطالة من بلد إلى آخر؛ حيث إنه بقدر الأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة بقدر ما تقلّ اليد العاملة، ومن نتائج ذلك أن البطالة تتزايد بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي!
- ظهور مجموعة من «السلع غير الملموسة» مثل: الأفكار والتصميمات والمشتقات المالية وغيرها من الخدمات؛ ومن ثمّ لم تعُد العمليات الإنتاجية مقتصرة على إنتاج «السلع المادية الملموسة» كما كان يحدث من قبل؛
- المزيد من «التوزيع غير المتكافئ» لعناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجيا المتقدمة بين العالم الأول والعالم الثالث، ويوضِّح الجدول التالي نمط توزيع إنتاج الإلكترونيات على مستوى العالم بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠:

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٤٥.
(٢) راجع: المرجع السابق، ص: ١٢٩-١٣١.

جدول ١: توزيع إنتاج الإلكترونيات على مستوى العالم في عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠

(الوحدة: نسبة مئوية)

المنطقة	النصيب النسبي للإنتاج (نسبة مئوية ٪)	
	الوضع عام ١٩٩٠	المتوقع عام ٢٠٠٠
اليابان والشرق الأقصى	٣٢	٣٧
أمريكا الشمالية	٢٩	٢٣
أوربا الغربية	٢٣	٢٢
بقية العالم	١٦	١٨

المصدر: السيد ياسين وآخرون، ص: ١٣٠ .

ويوضح الجدول السابق السيطرة «شبه المطلقة» لبلدان العالم الأول على هذه الصناعة، فمن خلال علم الإلكترونيات ظهرت الحاسبات الإلكترونية وثورة المعلومات وشبكات الاتصال، وهنا تُطرح تحديات أمام العالم الثالث.

وفي الأخير يمكن القول أنه إذا كانت الصيغ السابقة للرأسمالية، يعود القرار فيها لرأس المال، فكان «مَن يملك يستعبد مَن لا يملك»؛ فإننا اليوم في عصر المعرفة والتكنولوجية تكون القاعدة هي أن «مَن يملك المعرفة يهيمن على القرن القادم».

رابعاً: العولمة ظاهرة انتقائية

يتمثّل جوهر عملية العولمة في حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة والتكنولوجيا والمعلومات... إلا أن الواقع يثبت ازدواجية المعايير بالنسبة لتطبيق العولمة.

«ففتح الأسواق حاصل بالنسبة للسلع التي تمتلك الدول الصناعية ميزة تنافسية في إنتاجها وتسويقها، ولكن الأسواق في الدول الصناعية مازالت غير مفتوحة أمام المنتجات الزراعية والمنسوجات التي تمتلك فيها الدول النامية مزايا مهمة»[١]، وعلى الرغم من أن العولمة لا تعترف بالحواجز الجمركية إلا أن

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٥٠ .

هناك حواجز أخرى تستخدمها الدول المتقدمة أمام حركة انتقال السلع؛ منها ما يرتبط بالقيود البيئية أو تلك المرتبطة بالمعايير الرئيسة المقرّرة من (منظمة العمل الدولية) التي تقدِّم شكوى إلى (منظمة التجارة العالمية)، ضدّ الدول التي يثبت عليها أن صادراتها تُنتج في ظل شروط تخلّ بالظروف الاجتماعية للعمل (من قبيل استخدام الأطفال والعمل بالإكراه ومنع العمل النقابي)؛ حيث إن «مطالبة التجارة بضرورة مراعاة المعايير الاجتماعية، يمكن أن يكون منفذاً خلفياً لتسلُّل سياسة حمائية محدثة؛ وذلك لأنه سيكون بمستطاع الدول الأكثر ثراءً الاحتجاج بالأمور ذات الطابع الاجتماعي؛ للتخلُّص من منافسة بلدان النصف الجنوبي من العالم المنتجة بتكاليف أدنى»[1].

وإذا كانت العولمة تزيل الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال؛ فإنها تضع القيود على حركة العمالة وخاصة إذا كان اتجاه الهجرة وانتقال العمل من الجنوب إلى الشمال؛ حيث «ما يزال قرابة ٩٠٪ من قوة العمل العالمية تعمل للأسواق الداخلية، وما تزال هذه النسبة غير مندمجة في دائرة المبادلات الدولية»[2]. وحتى العمالة تتعامل معها العولمة بشكل انتقائي، فالدول المتقدمة تلتقط من الدول النامية أصحاب الكفاءات العالية (في الجامعات الأمريكية) أو الخبرات الرفيعة المنتقاة (في الشركات المتعددة الجنسيات) وتضع الحواجز أمام الفئات الأخرى. وبالنسبة لنقل التكنولوجيا والمعلومات فهو ليس حراً؛ بل شدّدت الدول المتقدمة من خلال منظمة التجارة العالمية على حقوق الملكية الفكرية، وارتفعت بذلك تكلفة الحصول على التقانة والمعلومات أمام الدول النامية.

يتبيّن من خلال ما سبق؛ أن العولمة هي نتيجة سياسات تصنعها الدول المتقدمة التي تعمِّم الجوانب التي تعظِّم مصالحها، أما الجوانب الأخرى فهي تتعامل معها بمنظور ازدواجي!

---

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٢٦٩.

(٢) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٩١.

خامساً: العولمة تهدِّد مستقبل سيادة الدولة الوطنية

«يتلازم معنى «العولمة» في مضمار الإنتاج والتبادل: المادي والرمزي، مع معنى الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني، في جوف المفهوم تعيين مكاني: جغرافي (الفضاء العالمي برمته)، غير أنه ينطوي على تعيين زماني أيضاً: حقبة ما بعد الدولة القومية»[١]؛ ولهذا فإن بعض الاقتصاديين تنبّأوا بنهاية عصر المدرسة القومية أو الوطنية عموماً، وفي مجال الاقتصاد بصفة خاصة، وبدت لهم العولمة الاقتصادية نقيضاً للوطنية الاقتصادية، لكن فكرة تلاشي الدولة أو اختفائها طُرحت منذ نهاية الخمسينيات (جون هيرز) وبداية السبعينيات (ريموند فرنون وهاري جونسون)[٢].

أما اليوم فهناك خلاف بين المفكّرين «فمنهم مَن يعتقد أنه على عتبة عصر جديد يشهد نهاية السيادة الوطنية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، ويذهب بعضهم إلى أن العولمة هي مجرد إفراز من إفرازات الدولة القومية في لحظة تضخُّم قوتها وفيضها على العالم»[٣]؛ حيث إن «الولايات المتحدة وإسرائيل يعملان بصيغة الدولة العابرة القوميات»[٤]؛ وهي حالة شاذة في التيار العالمي السائد لتهميش دور الدولة واضمحلالها.

فهل حقّقت العولمة تقدماً كبيراً إلى الدرجة التي أصبحت فيها الدول الوطنية عاجزة عن ترتيب شؤونها الاقتصادية واستخدام أدواتها السياسية لدعم برامجها الاجتماعية؟

إن العولمة اليوم تقدِّم لنا صورة تراجع عام لدور الدولة وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانها لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها، وتجسِّدها «الشركات عابرة القومية»، وفي هذا الصدد يستعمل «جلال أمين» المنهج التاريخي الذي يبيِّن مسار تطور الدولة؛ حيث انتقل من الدولة الإقطاعية إلى الدولة القومية ثم

---

(١) عبد الإله بلقزيز، «العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠٩.

(٢) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٧٢-١٧٣.

(٣) المرجع السابق، ص: ١٦.

(٤) المرجع السابق، ص: ٢٦٠.

إلى الدولة الشركة المتعددة الجنسيات، «فكما حلّت الدولة محلّ الإقطاعية تدريجياً منذ نحو خمسة قرون، تحلّ اليوم الشركة متعددة الجنسيات محلّ الدولة، والسبب في الحالين واحد: التقدم التقاني وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع»[1].

وكانت الدولة هي المحور الأساسي في عمليات البناء الاقتصادي الوطني في ظل الرأسمالية؛ حيث «لم يكن للرأسمالية أن تنتشر وتزدهر إلا في إطار الدولة القومية»[2]، إلا أن التوجُّهات الليبرالية الجديدة تميل إلى تقليص دورها، فحدث تغيير مهم على وظائفها، والأمر أشبه بالعودة إلى عصر الثورة الصناعية الأولى؛ حيث كان الاقتصاديون التقليديون ينادون بتقليص دور الدولة في الاقتصاد، فلا عجب إذن أن «آدم سميث وريكاردو» يشهدان اليوم عصراً ذهبياً جديداً في الفكر الاقتصادي السائد.

تظهر ظاهرة اضمحلال الدولة الوطنية بتأثير عملية العولمة الاقتصادية التي تتخطّى حدود الدول وتُضعف سيادتها الاقتصادية والسياسية والثقافية...

- **فالحواجز الجمركية:** تتخطاها منظمة التجارة العالمية عن طريق تحرير التجارة، وهكذا يصبح من غير الممكن توظيف سياسة «الحماية التجارية»، إلا إذا رغبت الدولة في عزل نفسها عن الاقتصاد العالمي، وهو أمر يضرّ أكثر ممّا ينفع؛
- **وحدود ممارسة السياسة النقدية والمالية:** تتخطاها المصارف الدولية النشاط ومؤسسات التمويل عن طريق برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي؛ أي فقدت الدولة قدرتها على التشريع الحرّ في نطاقها الجغرافي بشأن تبنّيها للسياسات النقدية والمالية التي تضمن تحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية؛
- **وحدود السياسة الضريبية:** تتجاوزها الشركات المتعددة الجنسيات عن

---

(١) جلال أمين، «العولمة والدولة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ١٥٥-١٥٦.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مرجع سابق، ص: ١٩.

طريق التهرُّب الضريبي بأساليب لا تخالف القوانين من خلال «التسعيرة التحويلية»، فهي تستغل الفروقات السائدة بين النظم الضريبية الوطنية المختلفة، ولما كانت هذه الشركات والفروع التابعة لها تتعامل فيما بينها (تجارة بينية)، يصعب على الحكومات مواجهة هذه الأساليب؛ حيث تكون تكاليف هذه الشركات في أعلى مستوى في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة، وفي أدنى مستوى في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة نسبياً[1]، وبهذا تنخفض نسبة الضرائب (إيرادات الدولة) المفروضة على هذه الشركات؛

- **وحدود السلطة القانونية:** يتجاوزها مرتكبو الجرائم المنظّمة، عن طريق تجارة المخدرات والسجائر والسيارات وإدخال الراغبين في النزوح بطريقة غير شرعية؛ حيث «تُعتبر الجريمة المنظمة عالمياً، أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً، إنه يحقّق للدول أرباحاً تبلغ ٥٠٠ مليار دولار في العام»[2]؛
- **وحدود السلطة السياسية:** يتجاوزها مجلس الأمن والأمم المتحدة والأحلاف العسكرية عن طريق شعارات حقوق الإنسان، بإصدار قرارات للتدخُّل في الشؤون الداخلية للدول وتقرير ما هو مسموح أو ممنوع في مجال التسلُّح؛
- **وحدود السيادة الثقافية:** تتخطاها أفكار من نوع «القرية العالمية»، «المجتمع المدني العالمي»، أو الشعب العالمي المهموم بقضايا عالمية، فالثقافة العالمية الواحدة لا تعطي أهمية للولاء إلى الوطن أو الاتحاد القومي؛
- **وحدود بث المعلومات والأفكار:** تتخطاها الأقمار الصناعية وأجهزة الحاسوب عن طريق شبكة الإنترنت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة؛
- **وحدود الدولة الجغرافية (الترابية):** تتخطاها التكتلات الإقليمية، وفي ظل «عالم بلا حدود» لم يعُد للبعد الجغرافي أهمية تُذكر؛

---

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٣٥١.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٧٠.

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن اضمحلال الدولة وتلاشي سيادتها هو في نظر بعض الباحثين سابق لأوانه:

- **«فإبراهيم العيسوي»:** يتحفّظ حول ما يدور على تراجع دور الدولة ويشير إلى أن: «نسبة الإنفاق الحكومي ارتفعت في الدول الصناعية من حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٤٧٪ في منتصف التسعينيات، كما أنها ارتفعت من نحو ٥٪ إلى ١٠٪ في الدول النامية إلى حوالي ٢٥٪ حالياً، فحجم الحكومة أو دور الدولة لم ينقص طبقاً لهذا المؤشر (نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) بل إنه ازداد»[١].
- **أما «محمد الأطرش»:** فهو لا يعتقد أن سيادة الدولة تلاشت ويعتمد على المؤشر نفسه «ففي عام ١٩٩٥ أنفقت الدولة في أمريكا ٣٣٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وفي ألمانيا ٤٩٪، وفي السويد ٦٧٪(...)، فإنفاق الدولة يؤدي إلى سيطرتها على جزء كبير من موارد المجتمع وإلى توجيه هذا الجزء لتحقيق الأهداف التي ترغب فيها»[٢].
- **بينما «محمد إبراهيم منصور»:** فيقول: «إن الدولة لم تختف ولا يبدو أنها ستختف وإنما الذي اختفى هو كيانات لا يمكن أن يُطلق عليها اسم الدولة، كيانات هشّة مثل: الصومال ورواندا والكونغو وسيراليون وليبيريا»[٣].
- **وترى «نيفين مسعد» أنه:** «إذا كنا نتحدّث اليوم عن عالم يزيد تكامله وتقلّ عدالته؛ فإننا نتحدّث في اللحظة نفسها عن الحاجة للوظيفة الاجتماعية للدولة»[٤].
- **وفي نهاية فصل حول «مستقبل الدولة القومية» يخلص «بول كينيدي»** في كتابه الاستعداد للقرن الحادي والعشرين إلى أن الدولة كيان لا غنى

---

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٢٠٦-٢٠٧.
(٢) المرجع السابق، ص: ٤١٧-٤١٨.
(٣) المرجع السابق، ص: ١٩٨.
(٤) المرجع السابق، ص: ١٨٥.

عنه، ولا يوجد بديل مثل الدولة في التعامل مع التغيير العالمي فيقول: «أنه حتى لو تعرّض استقلال الدولة القومية ووظائفها للتآكل جراء الاتجاهات العامة المتخطية القوميات، إلا أن البديل المناسب لم يظهر حتى الآن، ليحلّ محلّ الدولة باعتبارها الوحدة الرئيسية القادرة على الاستجابة للتغيرات العالمية»[1].

- **ويتصور «دانييل دريزنر»:** أن الدولة القومية في الألفية الجديدة تستلزم إعادة تعريف لدورها في النظام الدولي؛ إذ «أن العولمة لا يترتّب عليها ضمور أو تآكل سلطة الدولة القومية؛ بل يترتّب عليها بالأحرى تغيُّر في إستراتيجيات الدولة وإعادة توجيه لطاقاتها»[2]، كما يعرض الأفكار الأساسية المطروحة حول العولمة والدولة القومية من خلال مناقشته لكتب صدرت حديثا تتنبّأ باضمحلال الدولة[3]:

- «بنيامين باربر» في كتابه «الجهاد ضد السوق الكونية» نيويورك ١٩٩٥، و«فرانسيس فوكوياما» في «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» نيويورك ١٩٩٢، يعتقدان بأن القوى الاقتصادية العالمية تولِّد الآن ثقافة عالمية متجانسة التكوين؛ مما سيجعل الدولة شيئاً زائداً لا ضرورة له؛
- أما «صمويل هانتنغتون» في «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي» نيويورك ١٩٩٦، فيرى أن الحضارة تحلّ الآن محلّ الدولة بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية؛
- و«روبرت كابلان»: في «نهاية الأرض: رحلة إلى بدايات القرن الحادي والعشرين» نيويورك ١٩٩٦، يرى أن التغيرات الديمغرافية والبيئية سوف تؤدي إلى نهاية الدولة القومية وبداية الفوضى الشاملة؛
- في حين «كينيشي أوماي» في «نهاية الدولة القومية: صعود الاقتصاديات الإقليمية» نيويورك ١٩٩٥، يرى أن السلطة المخوَّلة إلى الدول القومية تنتقل الآن إلى المنظمات الإقليمية.

(١) بول كينيدي، «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين»، مرجع سابق، ص: ١٨١.
(٢) دانيل دريزنر، «يا عولميي العالم.. اتحدوا»، ترجمة عبد السلام رضوان، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص: ٤١.
(٣) المرجع السابق، ص: ٣٩-٤٠.

سادساً: العولمة نزعة احتلالية

إن العولمة هي صورة جديدة من الهيمنة على الشعوب تهدف إلى إحياء سياسات استعمارية، فكما يُستخدم تعبير «الدول النامية» للتستُّر على مشكلات التخلف والتبعية والفقر؛ يُستعمل تعبير «العولمة» للتستُّر على إرادة الهيمنة على العالم، وفي هذا الصدد يقول «محمد عابد الجابري»: «إن العولمة ليست مجرّد آلية من آليات التطور الرأسمالي؛ بل إيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم»[١].

إن ما نشهده اليوم هو تصاعد قوي للهيمنة والسيطرة الغربية في جميع المجالات:

- **ففي الميدان الاقتصادي:** تتجسّد في التنسيق بين الدول الصناعية التي تحاول فرض النظام الرأسمالي، ونموذج السوق على الدول النامية، فالعولمة القسرية، هي مفروضة عن طريق الإكراه والإجبار لتبنِّي برامج الانخراط في السوق العالمية، كمحاولة لتعميم النظام الاقتصادي الرأسمالي، ويرى «لستر ثارو» أن ثمّة «رأسمالية عالمية شاملة تنزع إلى أن تفرض نفسها على العالم»[٢]، أما «محمود عوض» فيقول: «إن العولمة هي نوع من الهيمنة الرأسمالية المتوحِّشة التي تضع الفرد قبل المجتمع، والاستهلاك قبل الإنتاج، والمال قبل القيم»[٣]؛
- **وفي الميدان السياسي:** تظهر في تحويل حلف الأطلسي الذي كان أداة الصراع ضدّ الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة إلى إطار التحالف الغربي بهدف الدفاع عن الأمن والسلام الدوليين، وشنّ الحروب ضد الدول التي لا تتّفق سياستها مع سياسة الحلف، إلى جانب إجهاض أيّ قوة منافسة ومعيقة للغرب؛
- **وفي الميدان الفكري:** برزت من خلال نظريات: (فرانسيس فوكوياما) «نهاية التاريخ» التي تهدف إلى تعميم قيم الغرب وعقائده على مجموع

(١) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات»، مرجع سابق، ص: ٣٠٠.
(٢) عبد الله الدائم، «العالم ومستقبل الثقافة العربية»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢٢، (١٩٩٧/٨)، ص: ٢٨.
(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٢٩.

البشرية فهي تخفي فكرة قيام نظام عالمي خاضع لسيطرة الدول الغربية، إلى جانب نظرية (صموئيل هانتنغتون) «صراع الحضارات» التي تعني أن العلاقات بين مختلف الحضارات هي علاقات صراع مستمر، فهي دعوة إلى الاستعداد للمرحلة المقبلة، مرحلة هيمنة الحضارة الغربية على العالم؛

- **وفي الميدان العلمي:** تشير الإحصاءات إلى تفوق الكتل الثلاث الرئيسة: الولايات المتحدة وأوربا واليابان «فمن أصل ٢٥ مليار دولار مكرّسة للبحث والتنمية في العالم لعام ١٩٩٢، تساهم الولايات المتحدة بـ ٣٨.٥٪ والاتحاد الأوربي بـ ٢٨.٣٪ واليابان بـ ١٥.٨٪، ولا يتجاوز الإنفاق على البحث والتنمية في أمريكا اللاتينية ١٪ من الإنفاق العالمي، ويبلغ ٠.٥٪ في إفريقيا والوطن العربي»[١]؛
- **وفي الميدان الثقافي:** نجد أن الغرب انفرد بالسيطرة على صناعة الإعلام؛ حيث إن «٨٥٪ من الأنباء المتداولة تصل إلى سكان العالم عن طريق خمس وكالات أنباء فقط، وكلها غربية»[٢]، والتي تهدف إلى إقامة أنماط استهلاكية في دول الجنوب لاستيعاب منتجات الشمال، وجعل الأفراد منفعلين بما يحدث في الدول المتقدمة، وهذا يؤدي إلى فقدان خصوصياتها، ويقول «محمد عابد الجابري»: «العولمة (*Globalization*) إرادة للهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي، أما العالمية (*Universalité / Universalism*) فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي: العولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتُّح على ما هو عالمي وكوني»[٣]، بالإضافة إلى أن الشبكات الإعلامية تستخدم لغة معيّنة هي اللغة الإنجليزية، وهي اللغة التي اكتسبت صفة العالمية، «فمعلومات الإنترنت في أكثر من ٨٠٪ منها

---

(١) برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين»، ع ٢٣٢، (١٩٩٨/٦)، ص: ١٨.

(٢) أبو بكر فيظ الله، «تقرير عن مؤتمر صراع الحضارات وحوار الثقافات»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢٢، (١٩٩٧/٨)، ص: ١٥٤.

(٣) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠١.

بالإنجليزية»[1]؛ ممّا جعلها تهدِّد العديد من اللغات الأخرى.

إلى جانب هذا فإن كلمة (عولمة) أصبحت مرادفة في الخطابات العديدة للشعوب الفقيرة؛ بل حتى في أوربا، لكلمة (أمركة)؛ حيث تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الفاعل الرئيس في عملية إنتاج نظام هيمنة جديد تحت شعار العولمة.

من خلال ما سبق؛ نجد أن العولمة لا تعني نشوء إرادة عالمية واحدة ولا إمكانات عالمية متساوية أو متكافئة؛ بل تفتح باب الصراع الدولي أكثر من أيّ حقبة سابقة، ولا تستبعد في هذا الصراع أيّ وسيلة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو إيديولوجية، فهي «القوة بمفهومها الشامل، الاقتصادي والسياسي والعسكري والتقني والإعلامي والثقافي... وهي الأساس الذي سوف يصنع أو يصيغ شكل النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين»[2].

(١) جورج تادونكي، «إفريقيا ليست وحيدة في العالم»، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص: ٩١.

(٢) نايف علي عبيد، «العولمة.. والعرب»، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص: ٣٢.